

Distr.: General
16 March 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
المعنونة "المرأة عام ٢٠١٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

إدخال تغيير جذري في الحياة السياسية والعامة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين

موجز الرئيسة

١ - عقدت لجنة وضع المرأة في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥ اجتماع مائدة مستديرة وزارياً في موضوع "إدخال تغيير جذري في الحياة السياسية والعامة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين" في إطار الموضوع العام "أولويات العمل المستقبلي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإعمال حقوق الإنسان للمرأة والفتاة". وانصب اهتمام المشاركين في اجتماع المائدة المستديرة على التحديات المصادفة في تعزيز مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وسبل المضي قدماً للتعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

٢ - وترأست اجتماع المائدة المستديرة مديرة المعهد السلفادوري للنهوض بالمرأة، يانيرا أرغويتا، وأدارت مناقشاته رئيسة وزراء السنغال السابقة، أميناتا توريه. وشارك في المائدة المستديرة في المجموع ٢٩ وزيراً ومسؤولاً رفيع المستوى.



الرجاء إعادة استعمال الورق

190315 180315 15-04023 (A)



تعزيز مشاركة المرأة، بدءاً من الإرادة السياسية

٣ - أكد المشاركون أهمية إدخال تغيير جذري في المؤسسات لتحقيق المساواة بين الجنسين في صنع القرار والقيادة. واعترفوا بأن الإرادة السياسية ضرورية لضمان المساواة بين الجنسين وقالوا إن الالتزامات والإعلانات لا بد أن تواكبها إجراءات وآليات لتعزيز مشاركة المرأة ودورها القيادي.

٤ - وعلق عدد من المشاركين على استخدام التدابير الخاصة المؤقتة، بما في ذلك الحصص، باعتبارها إحدى الآليات الأساسية لزيادة فرص المرأة في الحياة السياسية. ويرجع ارتفاع نسب النساء في البرلمانات جزئياً إلى تنفيذ نهج الحصص، مع أن تلك الحصص تؤدي ثمارها على أفضل وجه عندما تكملها تدابير أخرى، مثل إصلاح النظام الانتخابي؛ وتشجيع إجراء انتخابات أكثر شفافية وضمان إنشاء لجان انتخابية مستقلة؛ وتطبيق الإجراءات، بما فيها العقوبات المالية، لعدم الامتثال للتشريعات المتعلقة بالحصص. وناقش المشاركون أيضاً تمويل الحملات الانتخابية للمرأة.

٥ - وتحدث عدد من المشاركين عن أهمية الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في المؤسسات والكيانات الأخرى، بما في ذلك مجالس إدارات الشركات والنقابات وجمعيات رجال الأعمال. واعتُبرت الحصص وسيلة فعالة لضمان حضور المرأة، حيث يشترط بعض الدول أن تشكل النساء نسبة ٣٠ في المائة على الأقل من مجالس إدارة الشركات.

٦ - ونوقش دور الأحزاب السياسية والحاجة لضمان زيادة مشاركة المرأة، بما في ذلك عن طريق وضع النساء استراتيجياً في المناصب التي يمكن كسبها على قوائم ترشيحهن، أو من خلال دعم حملاتهن الانتخابية بواسطة أموال الحزب. وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة مزيد من الشفافية في سير العمل الداخلي للأحزاب، وتعزيز المساواة بين الجنسين على نحو منهجي أكبر من خلال هياكلها وضرورة تدريب قادة الأحزاب في مسائل المساواة بين الجنسين. وفي الدول التي ليس فيها حالياً أيّ تمثيل للمرأة على الإطلاق في المناصب المنتخبة أو حيث يكن ممثلات تمثيلاً ناقصاً إلى حد كبير، يجري النظر في إدخال تعديلات دستورية لتعزيز الفرص الانتخابية للمرأة. وفي الدول الأخرى، هناك اتجاه متزايد للعمل نحو تحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء.

٧ - وبالإضافة إلى تنفيذ نهج الحصص، أثار المشاركون ضرورة تنظيم حملات للتعريف بأهمية مشاركة المرأة في الانتخابات وفي الحياة السياسية. وتم التأكيد أيضاً على أهمية العمل مع الرجال والفتيان في سبيل تعزيز المساواة بين الجنسين. وأكد بعض المشاركين على ضرورة تمتين عرى التضامن بين النساء.

- ٨ - وشدد المشاركون أيضاً على الحاجة إلى بناء قدرة المرأة على المشاركة في الحياة السياسية. وتم التأكيد على أهمية السياسات المتعلقة بتوفير التعليم للجميع والتمكين الاقتصادي للمرأة. وذكر المشاركون الحاجة إلى تعزيز المهارات السياسية للمرأة على جميع مستويات الحكم وإيجاد حوافز لكي تؤدي المرأة دورها القيادي على المستوى دون الوطني.
- ٩ - وسلط الضوء على الدور الذي تضطلع به المنظمات النسائية على المستوى الشعبي في تعزيز اهتمام المرأة بالسياسة وعملها النشط في هذا المجال، وكذلك بمساءلة الحكومات عن تعهداتها بزيادة مشاركة المرأة. وشدد المشاركون على الحاجة إلى وضع مؤشرات وإحصاءات لرصد التقدم المحرز والانتكاسات التي تحدث في هذا الصدد.
- ١٠ - وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة التوقيع والتصديق على المعاهدات الدولية، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وضمان إعطاء الأولوية لتكريس المساواة بين الجنسين في الدساتير الوطنية. كما ناقشت مواضيع وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية للمساواة بين الجنسين، والاتفاق على الجهات المسؤولة عن تلك الإجراءات.

إدخال تغيير جذري في المؤسسات وتهيئة الظروف المؤاتية

- ١١ - اعتُبر إدخال تغيير جذري في المؤسسات السياسية لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين من الأولويات الواجب مراعاتها لتسريع تنفيذ منهاج عمل بيجين. فقد كان هناك اتفاق على أن إحداث تغيير جذري في المؤسسات يتطلب المشاركة على قدم المساواة بين الرجل والمرأة على جميع المستويات، بما في ذلك في المناصب القيادية. وعُدَّ ضمان التوازن بين الجنسين خطوة أولى نحو اعتماد مزيد من التشريعات والسياسات والقرارات التي تراعي الفوارق بين الجنسين.
- ١٢ - واعتُبرت عمليات وضع استراتيجيات تعميم مراعاة المنظور الجنساني والميزنة المراعية للمنظور الجنساني وتيسير أعمال التحقق من حالة المساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة خطوات حاسمة للتأكد من أن تعالج هذه المؤسسات شواغل المساواة بين الجنسين. وشدد المشاركون على أهمية استحداث أدوات ملموسة لإدماج شواغل المساواة بين الجنسين في عمل كل مؤسسة من مؤسسات القطاع العام والخاص. واعتُبر أن وجود آليات مخصصة، مثل الجماعات واللجان النسائية أو شبكات مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية، يكتسي أهمية حاسمة لترسيخ تعميم المنظور الجنساني، وهي تتطلب الحصول على التحليل الجنساني السليم والبحث العميق والبيانات الجيدة المصنفة بحسب نوع الجنس.

١٣ - وأشار المشاركون أيضاً إلى أهمية الشراكات بين الأجهزة المعنية بالمساواة بين الجنسين ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى. وشددوا على ضرورة دعم دور التنسيق بين الأجهزة المعنية بالمساواة بين الجنسين وولايتها باعتبارها حوافز لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأعرب عن رأي مفاده أن المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة تستلزم إقامة صلة بين البرلمان والحكومة ومنظمات المجتمع المدني النسائية. وقد أفلحت هذه المنظمات في مواصلة إخضاع الحكومات للمساءلة عما اتخذته من إجراءات وما قطعتة على نفسها من تعهدات في مجال المساواة بين الجنسين. وأنشئت في بعض الدول مرصد تعنى بالقضايا الجنسانية لقياس ورصد التقدم المحرز والانتكاسات الحاصلة.

١٤ - ومع ذلك، تم الاعتراف على نطاق واسع بأنه لن يتحقق هذا التغيير الجذري في المؤسسات ما لم تُقتسم المسؤولية عن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بين الرجل والمرأة. ففي العديد من البلدان، تنفق المرأة قدراً مفرطاً من الوقت، مقارنة بالرجل، على رعاية الأطفال والمسؤوليات الأسرية. واعتُبر أن تشجيع عمل المرأة نظير أجر وتوفير مرافق رعاية الطفل الشاملة يكتسبان أهمية حاسمة في تصحيح هذا التفاوت. وكان هناك اتفاق على أهمية الاستقلال الاقتصادي للمرأة وضمان العمل اللائق والأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة.

١٥ - واعتُبرت معالجة البيئة المؤسسية التي يعمل فيها النساء والرجال أيضاً مسألة هامة في تحقيق المساواة بين الجنسين. وأكد بعض المشاركين على الحاجة إلى ضمان أن يكون الرجال والنساء قادرين على العمل معاً للتصدي لقضايا المساواة بين الجنسين، في بيئة خالية من التحرش والتمييز الجنسين. ودعا عدد من المشاركين إلى إحداث تحول نوعي لمعالجة الحواجز في المواقف السائدة إزاء أدوار المرأة. وحرص المشاركون على تعزيز نماذج دور المرأة في المناصب القيادية، المرأة القادرة على تدبير الموارد.

المؤسسات الشاملة للجميع

١٦ - شدد المشاركون على أن النساء لسن مجموعة متجانسة. ولضمان مشاركة أشد النساء تهميشاً، أكدوا على الحاجة إلى إقامة آليات للتشاور وإشراك طائفة متنوعة من النساء. كما شددوا على أهمية التصدي لما تقاسيه المرأة من فقر وتهميش وذكروا أن الحصص كانت آلية مفيدة في التغلب على أشكال متداخلة من التمييز. وكان هناك تركيز خاص على أهمية بناء قدرات الشبابات في الدعوة للمساواة بين الجنسين.

١٧ - وسلط الضوء على أهمية الهدف ٥ المقترح من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والحاجة إلى جعل المساواة بين الجنسين جزءاً من جميع أهداف التنمية المستدامة. وأثار المشاركون مسألة التمويل لتحقيق المساواة بين الجنسين وذلك لضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل في جميع المجالات وعلى جميع المستويات. وأشار إلى أن دور هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) يشكل عنصراً حاسماً في هذه العملية.
